مجلّة فكريّة نصف سنويّة محكّمة تصدرها الجامعة الإسلاميّة العالميّة بماليزيا

المجلّد العشرون | 1437هـ / 2016م | العدد التاسع والثّلاثون

رئيس التحرير

أ.د. محمَّد الطاهر الميساوي

مساعد التحرير

د. منتهى أرتاليم زعيم

هيئة التحرير

أ.د. أحمد إبراهيم أبو شوك

أ. د. محمَّد سعدو الجرف

أ. د. وليد فكري فارس

أ. د. مجدي حاج إبراهيم

أ. م. د. إسماعيل عبد الله

د. عبد الرحمن حللي

د. مصطفى عمر محمد

التصحيح اللُّغوي

أ. م. د. صالح محجوب محمَّد التنقاري

التنضيد والإخراج الفنيّ

د. منتهى أرتاليم زعيم

الهيئة الاستشارية

محمد كمال حسن — ماليزيا
محمد نور منوطي — ماليزيا
عبد الحميد أبو سليمان - السعودية
عماد الدين خليل — العراق
يوسف القرضاوي — قطر
فكرت كارتشيك — البوسنة
محمد بن نصر — فرنسا
عبد الخالق قاضي — أستراليا
بلقيس أبو بكر — ماليزيا
عبد الرحيم علي — السودان
رزالي حاج نووي — ماليزيا
نصر محمد عارف — مصر
طه عبد الرحمن — المغرب
عبد المجيد النجار — تونس
فتحي ملكاوي - الأردن

Advisory Board

Mohd. Kamal Hassan, Malaysia
Muhammad Nur Manuty, Malaysia
AbdulHamid AbuSulayman, Saudi Arabia
Imaduddin Khalil, Iraq
Yusuf al-Qaradawi, Qatar
Fikret Karcic, Bosnia
Mohamed Ben Nasr, France
Abdul-Khaliq Kazi, Australia
Balqis Abu Bakar, Malaysia
Abdul Rahim Ali, Sudan
Razali Hj. Nawawi, Malaysia
Nasr Mohammad Arif, Egypt
Taha Abderrahmane, Morocco
Abdelmajid Najjar, Tunisia
Fathi Malkawi, Jordan

© 2015 IIUM Press, International Islamic University Malaysia. All rights reserved.

الترقيم الدولي ISSN 1823-1926

Correspondence مراسلات المجلة
Managing Editor, *At-Tajdid*
Research Management Centre, RMC
International Islamic University Malaysia
P.O Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Tel: (603) 6196-5541/6126 Fax: (603) 6196-4863
E-mail: tajdidiium@iium.edu.my
Website: http://journals.iium.edu.my/at-tajdid

Published by:
IIUM Press, International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Phone (+603) 6196-5014, Fax: (+603) 6196-6298
Website: http://iiumpress.iium.edu.my/bookshop

Printed by:
PERNIAGAAN NORMAHS
No 3, 5 & 7 Jalan 12/10 Taman Koperasi Polis Fasa 1, Mukim Batu,
68100 Batu Caves, Selangor, Malaysia

المحتويات

كلمة التحرير — هيئة التَّحرير — 5-9

بحوث ودراسات

من قضايا التأصيل الإسلامي لمناهج علم النفس في الجامعات الإسلامية ووقفات مع أبي زيد البلخي — مالك بابكر بدري — 11-58

حجية القواعد الفقهية في استنباط الأحكام — عارف علي عارف القره داغي ومراد جبار سعيد — 59-90

علة الربا في النقدين عند الشافعية: ومدى تحققها في الأوراق النقدية — محمد سعيد المجاهد — 91-113

الأمية ودلالتها عند علماء الجرح والتعديل: دراسة توثيقية — عمر بن صالح كنيش — 115-147

حديث "خلق العناصر الأربعة": دلالاته العرفانية والخلقية وأبعاده العلمية — محمد أبو الليث الخيرآبادي — 149-194

"تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي" للشيخ محمد عبد الرحمن المباركفوري: دراسة نقدية — سيد عبد الماجد الغَوْري — 195 - 222

علي أحمد باكثير وخارطة الشعر العربي الجديد — نافع حماد محمد — 223 - 247

نقد وآراء

الفن وقضايا الهوية السودانية: قراءة تأويلية في منهج التفسير التوحيدي عند حسن الترابي — إبراهيم محمد زين — 249 - 281

مراجعات كتب

قراءة في كتاب المسائل الكبرى في القرآن الكريم — عبد الرحمن حللي — 283 - 293

ملخصات رسائل جامعية

ملخصات رسائل الدكتوراه والماجستير بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية — هيئة التحرير — 295 - 310

قواعد النشر وطريقة التوثيق في مجلة التجديد

التجديد مجلّة محكمة يتم قرار النشر فيها بناءً على توصية محكّمين اثنين على الأقل من أصحاب الاختصاص.

شروط النشر:

1. أن يكون البحث أصيلاً لم يُسبق إرساله للنشر في مجلّة أو جزءٍ من كتاب (وإذا حصل ذلك يُغرم الكاتب قيمة المكافأة المدفوعة للمحكمين).
2. أن يكون حجمه بين 5000 إلى 7000 كلمة، بالإضافة إلى مستخلص للبحث في حدود 200-250 كلمة باللغتين العربيَّة والإنجليزية (لا يقلّ عن 15 صفحة، ولا يزيد عن 30 صفحة بما في ذلك المراجع والهوامش). مراجعة كتاب: ما بين 1500 و4000 كلمة؛ تقارير الندوات والمؤتمرات ما بين 1000 و2500 كلمة.
3. أن يقدم البحث مكتوباً على نظام word وبخط Traditional Arabic وبنط 16.
4. أن يكون توثيق البحث حسب الطريقة المعتمدة في المجلّة.

طريقة التوثيق:

5. عند ذكر المرجع للمرة الأولى:

الكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب **بخط غليظ** (مكان النشر: الناشر، عدد الطبعة إن وجد، تاريخ النشر)، ج، ص.

الزركشي، بدر الدين محمَّد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط2، د. ت)، ج2، ص214.

المقالات: اسم المؤلف، عنوان المقال "بين فاصلتين مزدوجتين"، اسم المجلّة **بخط غليظ**، السنة، العدد، الصفحة.

لوشن، نور الهدى، "إشكالية المصطلح بين النظرية والتطبيق"، **التجديد**، السنة الثامنة، العدد السادس عشر، ص159.

6. عند تكرار المرجع في الهامش التالي مباشرة تتبع الطريقة الآتية: المرجع نفسه، ج، ص.

7. عند تكرار المرجع في موضع آخر من البحث، اسم الشهرة للمؤلف، عنوان الكتاب (**بخط غليظ**)/أو المقال مختصراً، ج، ص.

8. طريقة تخريج الآيات: تخرّج الآيات في متن البحث، وليس في الهوامش، ويكون التخريج كالآتي: (البقرة: 25).

9. طريقة تخريج الحديث: البخاري، محمَّد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3، 1404هـ/1988م)، كتاب الزكاة، باب: هل يشتري صدقته، ج2، ص85. أما رقم الحديث فذكره اختياري.

10. موضع الهوامش: تعتمد المجلّة على وضع الهوامش في حاشية كلّ صفحة، وليس في نهاية صفحات البحث.

11. لمدير التحرير، وهيئة التحرير الحقّ في إعادة المادة المقبولة للنشر إلى صاحبها لإجراء أي تعديلات يرونها ضرورية؛ للحفاظ على المستوى العلمي للمجلة

12. يرجى حفظ المقال في ملف Rich Text Format (RTF)، وإرساله إلى هذا العنوان الآتي: tajdidiium@iium.edu.my

المجلد 20، العدد 39 (1438/2016) 5-9
حقوق الطبع محفوظة ل IIUM Press
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
ISSN 1823-1926 (Print)

كلمة التحرير

البحث العلمي والتأليف والنشر من لوازم بل من شروط الحياة ثباتًا واستمرارًا وإثباتًا للجدارة العلمية والأصالة الفكرية بالنسبة للعاملين في مجال التعليم الجامعي من الأساتذة، خاصة في الجامعات التي تولي أهمية خاصة للبحث العلمي وإشاعة نتائجه عبر وسائط معترف بها، فيرقّهن بذلك ترقيهم في المدارج الوظيفية وما يتصل به من تحسن في أوضاعهم المادية بما يحصل من زيادة في أجورهم ومرتباتهم. ولذلك ترى الكثيرين يسعون بكل ما أوتوا من جهد الطاقة ويسابقون الزمن عامًا بعام بل ربما شهرًا بشهر لكي ينشر أحدُهم مقالاً أو مقالين على الأقل في إحدى المجلات ذات السمعة العلمية المرموقة والمعتمدة لدى الجامعة أو الكلية التي ينتمي إليها. وقد يتوسل إليك بعضُهم إذا كنت رئيسًا أو مديرًا لتحرير مجلة من المجلات، أو يتوسل بك إن كنت عضوًا في هيئة تحريرها أو تربطك ببعضهم صلة من الصلات، ويلح في التوسل من أجل تسريع عملية تقييم مقال قدمه للنشر في تلك المجلة.

بل قد تبلغ الجرأة ببعضهم أن يرجوَك أن تتجاوز إجراءات إخضاع المقال للمراجعة والتحكيم الخارجي والاكتفاء بنظر هيئة التحرير وحكمها، وقد يقترح عليك — إن كنت رئيسَ التحرير أو مديره وأحس منك بنوع من السماحة و"التعاون"– أن تكتفيَ برأيك وحكمك، لأنك "سيد العارفين" وخبرتك تسمح لك بأن يكون تقييمك للمقال علميا وموضوعيا، طالما أنك ستجيزه للنشر! أما إذا كان الأمرُ غير ذلك، ورأيتَ أن المقال غير صالح للنشر، فإن أول ما يمكن أن يواجهك به هو أن موضوع مقاله لا يقع في مجال تخصصك المعرفي، وأن القرار بعدم النشر غيرُ علمي وغير موضوعي!

وهناك مَنْ قد يجاوز هذا النوع من التصرف والسلوك، معربًا عن الاستعداد لدفع هذا المبلغ أو ذاك من المال، إن اقتضى الأمر، حتى يجد مقالُه طريقه للنشر. فإذا أخبرته بأنه ليس من سياسة المجلة التي أنت مسؤول فيها أو عنها توظيفُ رسوم مالية على كتاب المقالات التي تقبل للنشر، فقد تتفتق عبقريةُ بعضهم عن حلول "لطيفة" و"مغرية"، كأن يقترح عليك إضافة اسمك إلى اسمه بوصفك مشاركًا في كتابة المقال دون أي شرط أو قيد، وهكذا تفيد وتستفيد و"تنفع" و"تستنفع"!

وحتى إذا أُخضعَ المقالُ للتقييم الخارجي، وجاء في تقرير المحكَّمَيْن (أو المحكِّمين إذا اقتضى الحالُ إرسالَ النص إلى أكثر من اثنين) التوصيةُ بعدم نشره أو بتعديله تعديلاً جوهريًا، فقد تبلغ ببعضهم ثقتُه بنفسه واعتدادُه بما كتب أن يَسِم التقريرَ بعدم العلمية وبعدم الموضوعية والتحيز، وأن يَصِمَ مَنْ كتبه بقلة العلم أو حتى بالجهل، دون أن يقدم ما يمكن أن يسند دعواه من بيان لوجه التهافت في كلام المحكمين، فالمهم بالنسبة له هو أن التقرير لم يأت على هواه!

وربما صادفتك في عالم النشر العلمي أنماطٌ أخرى من السلوك يأتيها بعضُ المنتمين إلى الجامعات، مما قد يكون أكثرَ غرابة وإثارة للعجب مما سبقت الإشارةُ إليه. فقد يعرض عليك أحدُهم مبلغًا من المال، يصغر أو يكبر حسب شدة حاجته ووفرة جيبه، لتنشئ بحثًا أو أكثر في موضوع من مجال تخصصه وينشره هو باسمه مقالاً في مجلة أو فصلاً من كتاب، ويكون ذلك المنشورُ سببًا من أسباب ترقيته وحصوله على هذا اللقب أو ذاك من ألقاب الدرجات العلمية مع ما يستتبعه من المخصصات المالية والامتيازات الوظيفية، إن لم يكن هو السبب الوحيد!

ولا تسل عن غير قليل من أساتذة الجامعات الذين ينشرون مقالاتٍ مشتركة بينهم وبين بعض طلبتهم غالبًا ما تكون مستلة من أطروحاتٍ كتبها أولئك الطلبة تحت إشرافهم، وقد يحصل أن لا ينشر بعضُهم منفردًا مقالاً من تأليفه هو وحده، ومع ذلك يحصل على الترقية العلمية في بعض الجامعات! ومن أسف أنه في غير قليل من الحالات

يأتي المقالُ المشترك بين طالب وأستاذه المشرف على حاله في الأطروحة التي هو جزء منها؛ لأنه لا الطالب ولا أستاذه قد قاما بما ينبغي القيام به من إعادة نظر في لغة المقال ومضمونه وأسلوبه لتهذيبه وإعادة صياغته حتى يستوي نصا مستقلا قائمًا بذاته مستوفيًا لجوانب موضوعه متماسكًا من حيث بنيته الاستدلالية. ولذلك تجد فيه من غرائب السرد ونشاز الاستدلال ما يجعل دمك يغلي في عروقك، فتقرأ عبارات من مثل: "وقد بينا في الفصل السابق"، أو "وكما سنرى في الفصل التالي"، إلخ! ولا تسل عن التوثيق في الحواشي الذي كثيراً ما يأتي ناقصًا فلا تُذكر فيه المعلومات الخاصة بالمرجع/المصدر الذي تجري الإحالة عليه، فتصادفك عبارات مثل: "فلان: المرجع السابق"، أو "فلان: المصدر نفسه"، وتبحث عن فلان هذا فلا تجد له ذكرًا لا في الحواشي ولا في "قائمة المصادر والمراجع" الملحقة بآخر المقال!! ولا أتردد في القول هنا إن التبعة تقع على الأستاذ ذي الخبرة والدراية الذي اكتفى من الأمر بوضع اسمه في المقال مقدمًا إياه على اسم الطالب في غير نادر من الأحيان.

إن هذه الضروب من السلوك والتصرف قد تبدو طبيعية، وقد يمكن تفهمها وإدراك دواعيها، وذلك إذا ما وضعنا في الاعتبار ما قد يتعرض له صاحبُ البحث أو المقال من ضغط الاستمرار في الوظيفة أو الترقي في مدارجها، خاصة إذا كان لذلك عواقبُ وآثارٌ مادية ومالية مباشرة بالنسبة لحياته الاجتماعية ولأسرته ومَنْ يعود إليه شأنُ رعايتهم والقيام بأمرهم. وهذه أحوالٌ يواجهها الكثيرون في مجتمعات المسلمين ممن لم يغتربوا عن محيطهم الاجتماعي، ولم يتقوقعوا في كياناتهم الأسري الضيق من زوج وأبناء، إذ لم تزل تربطهم راوبطُ متينة بأرحامهم وأقاربهم في أسرهم الممتدة تقتضيهم صلةً مادية تفرِّج شيئًا من الضيق الاقتصادي الذي قد يعاني منه أولئكم الأرحام والأقارب.

بل لقد بلغ الأمر بسبب ارتهان الترقيات العلمية والوظيفية في الجامعات بحجم ما ينشره الأستاذ من بحوث ومقالات في المجلات العلمية المتخصصة أن صارت هناك "سوقٌ للمقاولات العلمية" "يعتاش" فيها قوم من "الكتاب المحترفين" الذين هم تحت

الطلب لمن يسعى للنشر من "أساتذة جامعات" و"مفكرين" تقعد بهم ظروف حياتهم أو تقصر قدراتهم عن البحث والتأليف، فيتولى ذلك عنهم أولئك المحترفون مقابل مبلغ مالي معين يُحدَّد وفقًا لطبيعة الموضوع وتبعًا لحجم النص المكتوب.

على أن هذه السوق الجديدة لم يقف الأمر فيها عند شخوص الكتاب المحترفين بما هم أفراد متفرقون يعمل كل منهم على شاكلته، بل أنشئت لها تحت عين القانون أو من ورائه شركاتٌ مخصوصة تتولى أمرها، فتصطنع لنفسها قاعدة بيانات لأولئك الكتاب، وتصطاد الزبائن من ذوي الحاجة إلى "النشر العلمي" وتتعاقد معهم، فلا يعرف ذو الحاجة لكاتب مقاله جنسًا ولا نوعًا ولا فصلا! وأنكى من هذا وذاك أن الأطروحات الجامعية من ماجستير ودكتوراه التي تمنح على أساسها الدرجات العلمية قد تكون هي الأخرى من السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها في هذا النوع من الأسواق.

ومن مفارقات النشر العلمي في المجلات المحكّمة أن يرسل الكاتبُ مقاله إلى هذه المجلة أو تلك، فتخضعه إدارتها لإجراءات التحكيم والتقويم المعتمدة لديها وما قد يقتضيه ذلك من تعديل وتطوير، حتى يبلغ آخر مراحل التصحيح والتحرير وربما التنسيق والتنضيد، ثم تحصل المفاجأة بأن المقال قد نشر أو قُبل للنشر في مجلة أخرى! يقع ذلك مع وجود بند في شروط النشر يقضي بأن لا يكون المقال قد سبق نشره أو أُرسل إلى مجلة أخرى، وهو شرط لا تخلو عنه واحدة من المجلات التي يعتد بها. فإذا نبه صاحب المقال إلى ذلك وسئل عنه، تظاهر بعدم العلم بمثل هذا الشرط، أو سعى لتسويغ سلوكه بمُتَمَحَّلٍ من الذرائع ومتهافِتٍ من القول.

إن ما سقناه بصيغ التمريض والاحتمال من مفارقاتِ عالم النشر العلمي في المجلات خاصة ليس من نسج الخيال، ولا هو مما سمعنا به مجرد سماع قد يعتري الذاكرة فيه وهم أو نسيان، ولكنه مما عشناه حالات وحالات، حتى لنكاد نحسبه أمرًا يوشك أن يكون مطردًا وظاهرة توشك أن تستفحل! وهو أمر لا شك في أنه مؤشر لقصور كبير

وعلامة على خطر غير يسير يتهددان حياتنا الفكرية والثقافية وينذران ميدان البحث والنشر العلمي بسوء مآل ووخامة عقبى.

ولا نتردد ألبتة في أن نقرر أن مرجع ذلك في كل مظاهره إنما هو – أولاً وآخرًا – ضعفُ القيمة الخلقية والاجتماعية للمسؤولية، بل غيابها وانعدامها لدى من تسول له نفسه إتيان أي من صوره مهما كانت محدودة. وهي حال تترجم عن غياب المعنى وخراب الضمير أو موته، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تسويغها والتغاضي عنها، فهي سوس ينخر حياتنا العلمية ونظمها التربوية ويأتي على أوضاعنا الاحتماعية والسياسية من القواعد.

فهل للضمائر من يقظة واعتبار وهل للمسؤولية من عزمة وقيام، فنتدارك الأمور قبل السقوط والانهيار!؟

والله من وراء القصد، وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.